

بيان ستوكهولم

نحو توافق حول مبادئ رسم السياسات للعالم المعاصر

في 16-17 سبتمبر 2016 وعلى مدى يومين اجتمع في ستوكهولم بالسويد ثلاثة عشر من الاقتصاديين، الذين كان من بينهم أربعة من كبار الاقتصاديين السابقين في البنك الدولي، وذلك لمناقشة التحديات التي يواجهها صناع السياسة الاقتصادية في الوقت الراهن. وقد استضافت الاجتماع الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا) بالتعاون مع البنك الدولي. وشملت المجموعة كل من البروفيسور سابينا ألكاير (أكسفورد)، والبروفيسور برناب باردان (بيركلي)، والبروفيسور وكبير الاقتصاديين السابق في البنك الدولي كاوشيك باسو (نيويورك)، والبروفيسور هارون بورات (كيب تاون)، والبروفيسور وكبير الاقتصاديين السابق في البنك الدولي فرانسوا بورغينون (باريس)، والبروفيسور أشويني ديشباندي (دهلي)، والبروفيسور رافي كانبور (إيثاكا)، والبروفيسور وكبير الاقتصاديين السابق في البنك الدولي جوستين بيفو لين (نكين)، والبروفيسور كالي موين (أوسلو)، والبروفيسور جان فيليب بلاتو (نامور)، والبروفيسور خايمي ساقيديرا (ليما)، الحائز على جائزة نوبل والبروفيسور وكبير الاقتصاديين السابق في البنك الدولي جوزيف ستيجليتز (نيويورك)، والبروفيسور فين تراب (هلنسكي وكوبنهاغن). وفي نهاية الاجتماع قرر الخبراء إصدار بيان بالتوافق الذي تم توصل إليه فيما بينهم: "بيان ستوكهولم". وفيما يلي نص البيان.

1 تحدي التنمية

يمر العالم اليوم بأوقات عصيبة. وتتطوي القوى العالمية على اكل من الآمال والمخاطر. ويعد التقدم التقني الغير المسبوق بارتفاع مستويات المعيشة، ولكنه يحمل في طياته مخاطر العمالة النازحة والبطالة بين الشباب. وقد ساهم توسيع التجارة والاستثمار العالمي النمو ونقل العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض إلى وضع الدخل المتوسط. وفي الوقت نفسه، تخلفت العديد من الجماعات في هذه البلدان. وينطبق الشيء نفسه حتى على الاقتصادات المتقدمة، حيث أثرت قوى العولمة سلبيًا على العديدين. علاوة على ذلك، تدهورت بالفعل مستويات المعيشة في الدول التي تغرق في الصراع والحرب. ويهدد ارتفاع عدم المساواة داخل البلدان التماسك الاجتماعي والتقدم الاقتصادي. كما يهدد التدهور البيئي وتغير المناخ كوكب الأرض، مما يستدعي اتخاذ إجراءات عالمية منسقة للتصدي للأخطار التي تلوح في الأفق. و يبشر التقدم العمراني السريع باحتمال تحقيق مكاسب في الإنتاجية تنجم عن التكتل، ولكنه يمكن أن يؤدي أيضًا إلى تفاقم مشاكل الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية وتفاقم مشاكل الفقر والصراعات.

لا ينتقص أي من هذا من التقدم الهائل الذي يشهده العالم من ارتفاع مستويات الدخل وتحسين الصحة والتعليم. ونحن نشيد بهذه الإنجازات، ونتطلع قدمًا للتحديات المؤكدة التي سيواجهها صناع السياسات. وتكمن الاستجابة الناجحة لهذه التحديات في وضع سياسات تهدف إلى تسخير القوى العالمية للتنمية وتوجيه مسار نمو الأمل بدلاً من الخطر. ويتطلب وضع هذه السياسات رؤية واضحة لأهداف سياسة التنمية، والتعلم من نجاحات وأخطاء الماضي ومن هيكل النظرية الاقتصادية والتحليل الإحصائي المتراكم على مدى فترة طويلة من الوقت.

من الواضح الآن أن بعض التوصيات المستندة إلى النظريات الاقتصادية التقليدية لم تكن صحيحة. ولا يستطيع صناع السياسة الاعتماد على توجيهات السياسة البسيطة مثل جعل التوازن المالي تحت السيطرة، باستخدام السياسة النقدية للسيطرة على التضخم وتوفير الاستقرار الاقتصادي الكلي، ثم ترك السوق يؤدي باقي المهمة. فرضية أن مثل هذا النهج سيعزز استفادة الفقراء من النمو هي فرضية لا يمكن الدفاع عنها. وفي الواقع، نحن مدينون ببعض من ورتنتنا الحالية للالتزام الوثيق للغاية بهذه النصيحة القديمة.

لا يرسم هذا البيان مخططاً للسياسة، ولكنه يرسي مجموعة من المبادئ التي نأمل أن تساعد في رسم السياسات على المستوى القطري و تعزيز الخطاب العالمي و تصميم سياسات متعددة الأطراف. وتوجد حاجة متزايدة لهذه المبادئ في عالم يتسم بالتحول السريع نحو العولمة.

2 نمو الناتج المحلي الإجمالي ليس هدفاً في حد ذاته

نعتقد أنه بينما توجد حاجة إلى سياسات لتعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي، فإن هذا لا يجب أن يكون هدفاً في حد ذاته بل وسيلة لخلق الموارد اللازمة لتحقيق مجموعة من الأهداف المجتمعية، والتي تشمل تحسين الصحة والتعليم والعمل والأمن، فضلاً عن الاستهلاك. وتتسم الرفاهية الفردية بتعدد الأبعاد وينبغي أن تهدف السياسة إلى إدخال تحسينات على جميع الأبعاد التي يقدرها المجتمع، وليس على الدخل فقط. وهناك حاجة، على سبيل المثال، لتوفير تغذية أفضل لجميع الأطفال في سن ما قبل المدرسة والتأكد من تمتع الجميع بالرعاية الصحية الأساسية، والاعتراف بأن كل هذا أيضاً ضمن نطاق الممكن. وفي حالة الافتقار إلى سياسات صحيحة، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي سيكون على حساب أبعاد الرفاهية هذه، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتدهور البيئي المحلي وتدهور المناخ العالمي. ومن الجدير أيضاً أن نضع في الاعتبار أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في حد ذاته قد لا يؤدي إلى القضاء على القواعد القمعية والممارسات التمييزية ضد الفئات الضعيفة. وهي تتطلب عادة تدخلات متعمدة.

نحن ندرك الحاجة إلى الإقرار بعدم وجود وصفة واحدة تعتبر مناسبة لجميع الاقتصادات. حيث تختلف السياقات الثقافية والاجتماعية وكذلك التاريخ. ويؤدي هذا إلى تطلعات مختلفة في المجتمعات المختلفة، ويلعب أيضاً دوراً في تحديد ما سوف يجدي وما لن يجدي. وكان هناك في الماضي ميل لفرض قواعد سياسية موحدة (تم وضعها في بعض البلدان الغنية) لجميع الدول. وبينما توجد مبادئ سياسية عريضة يتعين علينا جميعاً الالتفات إليها، إلا أنه ينبغي وجود مساحة للتنوع وتحديد سياق السياسة.

3 التنمية يجب أن تكون شاملة

نعتقد أن السياسة يجب أن تساعد على ضمان كون التنمية شاملة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وأن لا تستثني مجموعات محددة من السكان =حسب الجنس أو العرق، أو غيرها من المؤشرات الاجتماعية. وينبغي وجود تركيز خاص على الحرمان الشديد في نطاق أبعاد الرفاهية، وخاصة على الأفراد الذين يعانون الحرمان على مستويات مختلفة. ولكن التركيز على الأفراد الأكثر حرماناً لا يكفي. كما أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وعبر الفئات الاجتماعية البارزة، من الأهمية بمكان أيضاً. أيضاً فإن الارتفاعات الحادة في عدم المساواة في الدخل والثروة التي شهدناها في العقود الأخيرة والمستوى الملحوظ من عدم المساواة في فرص الحصول على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم لا يمكن الدفاع عنها أخلاقياً، وتقوض التماسك الاجتماعي، وتغذي دوامة من السيطرة على السياسة من قبل النخب مما يزيد من تفاقم

عدم المساواة. وتساهم عدم المساواة العالية إلى حرمان الفقراء من إبداء الرأي ويؤدي ذلك إلى إضعاف الديمقراطية. ويمثل تمكين المرأة والجماعات التي تعاني التمييز تاريخياً أولوية في حد ذاتها، ولكنه يوفر أيضاً أساساً سليماً لتحقيق الكفاءة الاقتصادية. وعندما يوجد اضطراب سياسي وصراع اجتماعي، تكون التنمية غير ممكنة؛ وحيثما كانت سياسات التنمية غير شاملة، فمن المرجح أن تشعل صراعاً اجتماعياً. وفي المجمل، فإن التنمية الشاملة هي الشكل الوحيد للتنمية المستدام اجتماعياً واقتصادياً.

4 الاستدامة البيئية مطلب، وليست خياراً

على الرغم من ان تحقيق سياسات التنمية وتنفيذها سوف يكون بشكل مختلف بين البلدان و حسب السياق الإقليمي ، إلا أننا نعتقد أنه يجب أن وضع الاستدامة البيئية كهدف رئيسي. ويرتبط هذا مباشرة بالتدهور البيئي المحلي، حيث يمكن أن يخلق نمو الدخل وحده مؤشراً خاطئاً على الرفاهية والتقدم. علاوة على ذلك، من الممكن أن تؤدي المنافسة على الموارد والهجرة المرتبطة بالبيئة إلى انعدام الأمن وصراعات تقوض التنمية. وعلى الصعيد العالمي، يشكل تغير المناخ تهديداً على المدى الطويل لبقاء هذا الكوكب، وتهديداً على المدى القصير والمتوسط، بنفس القدر، لسبل العيش والزراعة والموئل في العديد من البلدان. ويجب بذل جهود التخفيف أولاً وقبل كل شيء على المستوى العالمي، بينما تتطلب سياسات التكيف التدخل الفعال والدعم على المستويات الوطنية والمحلية. فمثل هذه المشاكل لا يمكن ترك حلها للسوق الحرة. ولا غنى عن التدخلات التنظيمية من قبل الدولة وتوفير قدر معين من تنسيق السياسات بين البلدان.

5 الحاجة إلى التوازن بين السوق والدولة والمجتمع

في مواجهة هذه الأهداف والتحديات العالمية التي تواجه المجتمع الدولي، يجب أن تقوم سياسة التنمية على توازن حكيم بين السوق والدولة والمجتمع. ومن المهم أن ندرك أن الأسواق نفسها مؤسسات اجتماعية تحتاج إلى إطار من التنظيم الفعال للوفاء بوعودها بتوزيع محكم للموارد الاقتصادية. علاوة على ذلك، حتى عندما توفر الأسواق الكفاءة، فإنها لا تمتع بميل طبيعي لتوفير الشمولية والإنصاف. وكما نعرف الآن، فإن وجود المجاعات متوافقة مع كفاءة السوق الحرة. ويفسر الاتجاه نحو الأسواق غير المقيدة في الربع الأخير من القرن مجموعة من النتائج التي يعيشها العالم الآن، بما في ذلك الأزمات المالية و عدم المساواة و عدم الاستدامة و التي لا يمكن الدفاع عنها.

مع الاعتراف بحدود ما تستطيع الأسواق فعله من تلقاء نفسها، فنحن نقدر أن الدولة نفسها تحتاج أن تعمل بكفاءة. وتوجد طرق عديدة تستطيع البلدان من خلالها تجاوز الأسواق - توجد أدوار هامة تضطلع بها حالياً الحكومة على مستويات وأشكال لا تعد ولا تحصى يمكن أن يضطلع بها المجتمع المدني، مثل التعاونيات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية. ويجب على الدولة ألا تضطلع بالمهام التي من الأفضل تركها للسوق أو للمجتمعات. وفي كثير من الأحيان، تعمل هذه المؤسسات معاً بطرق متكاملة. وتوجد سياقات حيث يتم تقديم رفاهية الأكثر حرماناً بوجه أفضل من خلال اتخاذ إجراءات من قبل الجماعات المحلية على مستوى المجتمع. ورغم أننا لا نستطيع أن نغفل عن حقيقة أنه من المعروف أن مؤسسات المجتمع المحلي

تخضع لسيطرة قوى رجعية، إلا أن منظمات المجتمع المدني، على جميع المستويات، تلعب دورًا هامًا في تعزيز التماسك الاجتماعي والحفاظ عليه.

نكرر أن الدولة لا غنى عنها في وضع قواعد اللعبة وفي إنشاء إطار تنظيمي يمكن أن تزدهر فيه الأسواق والمجتمعات المحلية وتحقق التقدم. ويؤدي التماسك الاجتماعي الأكبر والثقة التي تعززها قواعد اللعبة الأفضل أيضًا إلى الحد من عدم المساواة وتعزيز النمو والرفاهية بكل أبعادها في نفس الوقت. كما تضطلع الدولة أيضًا بدور لا غنى عنه في النواحي التي تعمل فيها الأسواق بشكل جيد، مثل التمويل والصحة والبيئة كونها أمثلة بارزة، وحيث توجد ضرورات شمولية واضحة، مثل تمكين المرأة وحماية الفئات الضعيفة والتعامل مع الثروة المفرطة وعدم المساواة في الدخل. كما أنها تلعب دورًا في تشكيل السياسة الصناعية والسياسات الزراعية وعبر قطاع الخدمات الفعالة. ويجب على الدولة أن تمنع دورات ارتفاع عدم المساواة، مما يؤدي إلى سيطرة الدولة، وهو ما يفرض بدوره عدم المساواة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

6 توفير الاستقرار الاقتصادي الكلي

لقد وقع تركيز قدر كبير من المشورة بشأن السياسات التقليدية على الحاجة إلى استقرار الاقتصاد الكلي. وتنتج الاقتصادات ذات قدر أكبر من الاستقرار في التمتع بقدر أكبر من النمو، مع مواصلة تعزيز الرفاهية. ويستلزم استقرار الاقتصاد الكلي سياسات إدارية لإبقاء الاقتصاد متوازنًا والانتباه إلى الآثار المترتبة على المدى الطويل لإجراءات السياسة في الوقت الحاضر، لا سيما ضمان الاستدامة المالية والاستدامة المالية الخارجية. وينبغي أن تستفيد البلدان من فترات النمو القوي لبناء الموارد المالية، بحيث تكون في وضع يتيح لها استخدام هذا العلاج عند بروز الحاجة إليه. ومع ذلك، وبينما يعد الانضباط المالي على المدى الطويل من الأهمية بمكان و يصيب هنا الاقتصاد التقليدي حين يؤكد على هذا الموضوع، إلا أن الأمر انتهى في كثير من الأحيان بصانعي السياسات إلى جعل =موازنة الميزانية كصنم.

يجب الاعتراف بأن الحوافز المالية والاستثمار العام تمثل في الغالب عوامل حاسمة للهروب من فخ الركود وأ وسيلة آمنة طالما تم إدارة المديونية بحرص وتم احتواء العواقب التضخمية للتحويل إلى نقد. ويحتل الاستثمار العام مكانة مهمة لبناء البنية التحتية والتكنولوجيا الخضراء، حيث امتدت الفوائد إلى مدى بعيد في المستقبل لجذب الاستثمار الخاص. علاوة على ذلك، من الممكن أن تكمل تدابير التحوط الكلي السياسة النقدية للحد من تطور فقاعات، والتخفيف من تنقل رؤوس الأموال التي يحتمل أن تكون غير مستقرة، ومنع الإفراط في تراكم الديون الخارجية.

7 التعامل مع تأثير التكنولوجيا وعدم المساواة على المستوى العالمي

نتيجة للتطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا نشأ تحد خاص في مجال صنع السياسات، . و تساهم التكنولوجيا الجديدة في ترابط سوق العمل على المستوى العالمي، مما يتيح للعمال في البلدان النامية العمل لصالح الأسواق العالمية والمستهلكين، دون الحاجة للانتقال بأنفسهم. وقد خلق هذا فرصًا جديدة للعمالة ولكنه أدى، في الوقت نفسه، إلى تفاقم عدم المساواة داخل الدول. ويوجد ميل متزايد في الدول ذات الدخل المرتفع لوصف هذا الأمر باعتباره مشكلة عمالة مقابل عمالة، وهي مشكلة تألب مصالح العمالة في الدول المتقدمة ضد مصالح العمال في البلدان النامية. وهذا أمر مؤسف. وما يتم التفاوض عنه هو أن هذا يعد، في الواقع، إلى حد كبير مشكلة عمالة مقابل رأس المال. ولا يزيح التشغيل الآلي وارتفاع

الروبوتات وعولمة سوق العمل العمال فحسب، ولكنه يستبدل أرباح العمال لتحل محلها أرباح مرتفعة للشركات وأصحاب الآلات. وهذه النتائج مصدر قلق يجب التعامل معه بدون تحويل هذا إلى صراع عالمي للعمالة ضد العمالة.

يخلق هذا ثلاثة دوافع سياسة. أولاً، يجب علينا أن نستثمر في رأس المال ونرفع المهارات بطرق تكمل التكنولوجيا، ونحقق بالتالي زيادة في دخل العمالة، جنباً إلى جنب مع صعود التكنولوجيا. ثانياً، يجب علينا إنشاء أدوات جديدة لتحويلات الدخل داخل الدول. ويجب عدم التعامل مع انخفاض حصة الأجور في الناتج المحلي الإجمالي باعتباره نتيجة حتمية لصعود التكنولوجيا. ويجب على الحكومات إنشاء أنظمة ضرائب وتقاسم الأرباح لكسر هذه المعادلة، ويجب عليها وضع قواعد اللعبة، مثل الإنفاذ القوي لقوانين المنافسة وتشريعات العمل التي تعزز قدرة المساومة لدى العمال ويعطيهم صوتاً أكبر في المجتمع وداخل الشركات. أخيراً، يخلق هذا حاجة خاصة لوضع سياسات متعددة البلدان. وهو يضع مسؤولية على المؤسسات متعددة الأطراف لتشجيع تنسيق السياسات عبر الدول وتعزيز السياسات التي تراعي مصالح الدول وليس الدول الغنية الصناعية فحسب، ولكن الاقتصادات الناشئة أيضاً، والتي تتعرض غالباً للحرمان من إبداء رأيها في عملية صنع القرار على الصعيد الدولي.

8 ثمة أهمية للأعراف الاجتماعية والعقليات

تعامل جزء كبير من الاقتصاد التقليدي مع الأعراف الاجتماعية والعقليات باعتبارها ذات تأثير لا يذكر على حياتنا الاقتصادية. وتشير مجموعة متزايدة من البحوث إلى أن الأمر ليس كذلك. فقيمنا وثقافتنا ليست فحسب هامة، ولكنها تؤثر أيضاً على طريقة أداء الاقتصاد. كما أن المجتمع الذي يضم أشخاصاً يتقنون في بعضهم البعض يحقق نتائج أفضل من المجتمع الذي يفتقر إلى هذه الثقة. ومن الممكن أن تُحدث نفس مجموعة الخيارات فرقاً فيما يختاره الناس، عندما يتم عرضها بشكل مختلف على الناس، على سبيل المثال، عند عرضها بترتيب مختلف أو مع خيارات افتراضية مختلفة. ويتعين على الحكومات أن تبدأ في استخدام هذه الرؤى الجديدة والأدوات الجديدة لإدارة برامجها وخدماتها بكفاءة أكبر. وتستخدم شركات ومؤسسات القطاع الخاص منذ فترة طويلة وغالباً ما تستغل معرفتها بعلم النفس البشري والميول الاجتماعية لتعزيز مصالحها الخاصة وأرباحها. وإذا كانت الحكومات تريد تقديم الخدمات التعليمية والصحية بشكل فعال وتجمع الضرائب بعدالة، فإنه ينبغي دمج فهمنا المحسن للأعراف الاجتماعية بوعي في صنع السياسات في إطار سعيها لتحقيق الصالح العام. ومن الممكن أن تلعب الأعراف الاجتماعية والعقليات أيضاً دوراً هاماً في الحد من الفساد. وهذا أحد المجالات التي تتمتع فيها خصوصية سياق الدول بأهمية خاصة، لأن الأعراف والعقليات نتاج تاريخ كل مجتمع وخبرته.

9 السياسات العالمية ومسؤولية المجتمع الدولي

تضع القوى العالمية بشكل متزايد إطار خيارات سياسة التنمية بحيث تكون مفتوحة للحكومات الوطنية. وهي تضع قيوداً وتتيح فرصاً و التي بدورها تتحدد عن طريق الإجراءات المتخذة في البلدان الأخرى.

تؤثر السياسة النقدية في الدول ذات الدخل المرتفع على توقعات تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية. وتتسبب السياسات التنظيمية المالية في البلدان الغنية، على الرغم من أنها تؤثر في المقام الأول على هذه الدول، في التأثير على الاقتصادات الناشئة والنامية في نهاية المطاف، كما اتضح بجلاء من الأزمة المالية في عام 2008. وتؤثر كذلك السياسات والتشريعات في الملاذات الضريبية على قدرة جميع البلدان، وخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض، في زيادة الإيرادات لتمويل سياساتها للتنمية الشاملة والمستدامة. وتاثر السياسات التجارية الخاصة بأي بلد على توقعات التصدير بالنسبة للبلدان الأخرى. كما تؤثر سياسات الهجرة في البلدان مرتفعة الدخل على احتمالات تحسين مواطني البلدان ذات الدخل المنخفض من أوضاعهم، وأن يساعدوا في تنمية بلدانهم من خلال التحويلات المالية ونقل المعرفة. وفي كل هذه الحالات، يؤثر كل بلد في عالم العولمة الحالي على البلدان الأخرى بشكل غير مباشر. وعلى هذا النحو، تقع على عاتق جميع البلدان مسؤولية أن تضع في الاعتبار وأن توفر فرص التنمية للمواطنين الأكثر حرمانًا في العالم.

تعد الاتفاقيات والمؤسسات التي تمتد عبر عدة بلدان في غاية الأهمية لمعالجة بعض المشاكل الأكثر إلحاحًا في عصرنا. ومع ذلك فإن وضع هذه الاتفاقيات والمؤسسات والحفاظ عليها يبدو أمر أكثر صعوبة. وبينما تمثل اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ بداية جيدة، فإن العالم ينتظر تنفيذ الالتزامات الخاصة بالانبعاثات من قبل جميع البلدان، وتلك الخاصة بتمويل المساعدة المقدمة من البلدان مرتفعة الدخل لجهود تغير المناخ، من حيث التخفيف والتكيف على حد سواء، من قبل الدول ذات الدخل المنخفض. وقد شهدت السنوات الأخيرة انخفاضًا في المساعدة الإنمائية من المصادر التقليدية وانتشار مؤسسات التنمية الثنائية ومتعددة الأطراف الجديدة، ناهيك عن الهدف بعيد المنال تمامًا لتحقيق هدف 0.7% للمساعدة الإنمائية الرسمية الذي اتفق عليه المجتمع الدولي منذ عقود. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤولية ضمان توجيه هذه المساعدة إلى البلدان النامية والفئات المهمشة بداخلها، وأن يتم تمثيل البلدان النامية بشكل أفضل في هياكل الإدارة في المؤسسات الدولية، مما سيؤدي بدوره إلى مراعاة الاتفاقيات والاتفاقيات الدولية لاحتياجات البلدان النامية.

10 التطلع إلى المستقبل

إذا كانت البلدان تتبع سياسات واقعية لتحقيق التوازن بين السوق والدولة والمجتمع في التصدي لتحديات التنمية، وإذا كان المجتمع الدولي يتعاون معًا لتخفيف القيود المفروضة على القوى العالمية والاستفادة من الفرص الجديدة التي تلوح، فمن الممكن ترجمة التقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم إلى تقدم في الرفاهية للجميع، بما في ذلك الأشخاص الأكثر حرمانًا. ويمكننا بناء عالم يتمتع بازدهار مشترك. وتشير أخطاء ونجاحات الماضي إلى مجموعة من المبادئ التي يمكن صياغة هذه السياسات على المستوى الوطني والعالمي حولها. وقد حان الوقت لتطبيق هذه المبادئ بشكل منهجي على تصميم السياسات الاقتصادية للتنمية.